

على صفة قال علاء الدين لما قيل له ذكرت ان ملك الريد في الرقبة وملك
 الجبس غير ملك الرقبة وكلها واحد فلا بد من المفارقة قال ان بينهما
 مفارقة انه ينصو ملك الرقبة بدون ملك الجبس وملك الجبس بدون ملك
 الرقبة اما ملك الجبس بدون ملك الرقبة فهو ملك الاجارة فان حق
 الجبس ثابت وليس له في الحمل ملك الرقبة بدليل انه لا يحل له وطأها ولا يملك
 ان المالك لو اعتق بغير عليه ولو لم يكن الملك ثابتا لما اعتق لقوله عليه السلام
 لا اعتق فيما لا يملكه ابن ادم وبيان ان ملك الرقبة بدون ملك الجبس منصوص
 الملك في المكاتب فان المكاتب مملوك لولاه ما يقع عليه درهم وليس لولي
 المكاتب ولاية الجبس **كتاب اصول الدين الباب الاول**
 قال لما سئل عن حكم المذاهب لفتننا ان حكمهم حكم اصل الردة ام حكم
 اصل البغي وعن المفاتنة معهم وعن حكم احوالهم وذراريهم وقتلهم
 وقتيلهم وعن توابعهم اختلف العلماء فيهم قال بعضهم حكمهم حكم
 اصل الردة فانهم يجوزون النسخ بقول الامام الوقت ومن كان حقة
 من ذلك يكون حكمهم حكم اصل الكفر دما ومع مباحة اموالهم وذراريهم في
 لاصل الاسلام وقولنا يوسف وحج حكمه ديارهم على اصابه حكمه دار
 الحرب لظهور احكامهم فيها وقولنا في حنيفة رضي الله عنه لما لم يكن فيهم
 متاخمة بدار الحرب لا يكون سبباً وان لم يظروا قولهم يجوزون النسخ

ملك الريد غير الرقبة

حكمه غاري قلند

ان الاوضاع غير الازمة
عند العمل بالاصل

اشارة الى اقلوا الزندقي
وان قال ثبت

وارادوا